.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الأول من سنة 2016**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الأول من سنة 2016 تباطؤا في وتيرة نمو الاقتصاد الوطني الذي بلغ نسبة 1,7% عوض 4,7% خلال نفس الفترة من سنة 2015. ويعزى هذا النمو إلى انخفاض النشاط الفلاحي ووتيرة الارتفاع المعتدلة للأنشطة غير الفلاحية. وشكـل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي خصوصا الاستهلاك النهائي للأسر و الاستثمار. وبدورها، سجلت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد ارتفاعا طفيفا كماعرف المستوى العام للأسعار تباطؤا في وتيرة نموه.**

**وتيرة نمو الاقتصاد الوطني معززة بالأنشطة غير الفلاحية**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، تراجعا بنسبة 7,4% في الفصل الأول من سنة 2016 بعد نمو مهم قدره14,9% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 9% عوض ارتفاع نسبته 13,6% وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 11,3% عوض 31,4%.

عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** من جهتها، ارتفاعا بنسبة3,1% عوض 2,7% خلال الفصل الأول من السنة الماضية. ويرجع هذا ،إلى تحسنالقيم المضافة لأنشطة:

* الصناعة الاستخراجية بنسبة 7% عوض انخفاض نسبته 10,8%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 2,3% عوض 0,1%.

وإلى تباطؤ وتيرة نمو أنشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 2% عوض 10%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,9% عوض 5%.

وقد سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** من جهتها ، نموا بنسبة2% عوض 0,9% خلال الفصل الأول من السنة الماضية. باستثناء الخدمات المالية والتأمينية التي تراجعت بنسبة 0,3% عرفت جميع مكونات هذا القطاع نموا إيجابيا:

* البريد والمواصلات 5% عوض 2,4%؛
* التجارة 3,5% عوض 0,6%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات 2,9% مقابل 2,4%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي 1,7% مقابل 0,6%؛
* النقل 1,3% بدل 1,7%؛
* الفنادق والمطاعم 1,2% بدل انخفاض 3%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي 0,6% مقابل 0,5%.

وهكذا، سجلت **القيمة المضافة الاجمالية** المحققة من طرف مجموع الأنشطة الاقتصاديةارتفاعا نسبته 0,9% عوض 3,2% خلال الفصل الأول من سنة 2016.

في المجمل، واعتبارا لارتفاع الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 7,6% عوض 19,2% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الأول من سنة 2016 نموا نسبته 1,7% عوض 4,7% السنة الماضية.

 و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 2,9% بدل 7,8% سنة من قبل مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 1,2% عوض 3,1%.

**استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي**

**ارتفاع الطلب الداخلي**

ارتفع **الطلب الداخلي** بنسبة 3,0% خلال الفصل الاول من سنة 2016 عوض 0,3% نفس الفترة من سنة 2015 مساهما ب 3,3 نقطة في النمو عوض 0,4 نقطة. في هذا الاطار، ارتفعت **نفقات الاستهلاك النهائي للأسر** بنسبة 2,7% بدل 2,3% مساهمة ب 1,6 نقطة في النمو مقابل 1,4 نقطة. وسجلت نفقات **الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية**، من جهتها، ارتفاعا نسبته 0,8% عوض 3,2% مساهمة في النمو ب 0,2 نقطة عوض 0,6 نقطة. وعرف **إجمالي** **الاستثمار** )إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون( ارتفاعا بلغ 5% مقابل انخفاض قدره 5,4% نفس الفترة من السنة الماضية مساهما في النمو ب 1,4 نقطة بدل مساهمة سلبية قدرها 1,7 نقطة.

**المساهمة السلبية للمبادلات الخارجية**

سجلت الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا نسبته 6٫3% خلال الفصل الاول من سنة 2016 عوض 6٫8% سنة من قبل وارتفعت الواردات بنسبة 8٫7% عوض انخفاض بنسبة 4٫1%. وهكذا، ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات سلبيا في النمو ب 1٫6 نقطة مقابل مساهمة إيجابية بلغت 4٫3 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وفي هذا الإطار،

 **ارتفاع طفيف في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

بالأسعار الجارية، مع ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي بنسبة 2,9 % مقابل 7,8% وزيادة صافي الدخول المقبوضة من بقية العالم بنسبة 7,1% مقابل انخفاض بنسبة 7,5%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح تطورا نسبته 3,1% بدل 6,9% خلال الفصل الاول من سنة 2015.

وبارتفاع الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 2,9% نفس المعدل المسجل السنة الماضية، استقر الادخار الوطني في 28,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

مثل إجمالي الاستثمار 31% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 30,5% نفس الفترة من السنة الماضية، ونتيجة لذلك عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد ارتفاعا طفيفا منتقلة من 1,7% إلى 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الاول من سنة 2016:

